الفصل الثامن

الإخفاق في الاستفادة من العبر

مرت ستمئة سنة منذ كتب ابن خلدون مقدمته. وكان من المتوقع أن يكون التحليل الذي قام به رجل في مكانته الأخلاقية والفكرية قد لقي اهتماماً جادّاً من الحكام. وأن يكون هذا قد دفعهم إلى أن ينفذوا في الهيئة السياسية الإصلاحات التي أعلنها الإسلام من أجل تأمين المحاسبة السياسية والعدل والتنمية، وبذلك تتحقق لهم القدرة على عكس دورة السببية الدورية وتوجيهها الاتجاه الصحيح. غير أن هذا لم يحدث، فلقد استمر انحطاط المسلمين الإجمالي بالرغم من أنه لم يكن ظاهرة تسير في خط مستقيم، فوضع بعض البلدان الإسلامية كان أفضل من بلدان أخرى. إن السبب الأساسي لهذا الانحطاط العام هو أن العالم الإسلامي لم يتعلم من عِبَر التاريخ. فقد استمر غياب المحاسبة السياسية الذي أطلق الانحطاط حتى يومنا هذا. فالعالم الإسلامي لم يتمكن حتى الآن من وضع إجراء لانتقال مقاليد السلطة بطريقة منتظمة إلى من هو أكثر استقامة وكفاءة في أعين الناس كما قرر ذلك القرآن.[1] كما لم يتمكن من الاستخدام الفعّال والعادل للموارد العامة طبقاً للشريعة، وكذلك إتاحة الفرصة لنقد حر لسياسات الحكومات دون خوف.

(1) قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات:13].

أولاً: الوضع الراهن غياب الديمقراطية

توجد ديمقراطية في ثلاثة عشر دولة فقط، أو أقل بقليل من 23% من أصل سبع وخمسون من البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، في حين لا توجد الديمقراطية في أربع وأربعين دولة أو 77% منها. ومن هذه البلدان الأربعة والأربعين، يوجد ديمقراطية زائفة في إحدى وثلاثين دولة منها، وحكم ملكي مطلق في خمسة بلدان، وديكتاتورية في ثلاثة بلدان منها، وخمسة بلدان هي في طور انتقالي.[2] حتى البلدان الإسلامية التي تتمتع بالديمقراطية، فإن الديمقراطية فيها هي بمعنى شكلي؛ فهي تجري الانتخابات، وتوفر الهياكل الديمقراطية لتداول السلطة، غير أن المصالح الخاصة التي تتمتع بنفوذ كبير تنجح في الفوز في الانتخابات المرة تلو المرة. فالفقراء والمحرومون لا يتمتعون في معظم الحالات بحرية الانتخاب كما يريدون، ويكون تمثيلهم ضعيفاً في بنية السلطة.[3] وهكذا، فإن الديمقراطية لم تتوطد بالمعنى الحقيقي. ففي حين قطعت العمليات الديمقراطية الفعّالة شوطاً بعيداً في تأمين "الحكم الرشيد" والاستخدام الفعال للموارد العامة من أجل التنمية في العالم الغربي، فإن العالم الإسلامي ظل متباطئاً في مجاراته، بسبب غياب محاسبة الحكام و"الحكم الرشيد"، مما تميل الديمقراطية إلى توفيره.[4]

---

(2) استناداً إلى بيانات تتعلق بعام 2002م الواردة في منظمة "مؤشر عالم الانتخاب (Electionworld.org)". وقد تم تعريف الديمقراطية في مؤشر عالم الانتخاب بأنها بلد توفر فيه الهياكل الديمقراطية تداول السلطة. وتم تعريف الديمقراطية الزائفة بأنها بلد فيه هياكل ديمقراطية لا تتوفر فيها فرصة حقيقية لتداول السلطة.

(3) Besley, Timothy and Robin Burgess. "Halving Global Poverty." *Journal of Economic Perspectives*, 17: 3, summer, 2003, p. 17.

(4) هناك عدد وافر من الأدبيات المتاحة الآن بشأن الأثر الإيجابي للديمقراطية في "الحكم الرشيد"، وللحكم الرشيد في التنمية. انظر، على سبيل المثال:

- Mulligan, Casey, Richard Gil and Xavier Sal-i-Martin. "Do Democracies Have Different Public Policies than Non-democracies?" *Journal of Economic Perspectives*, winter, 2004, p. 51-74.

ثانياً: تأثير غياب الديمقراطية في المجتمع والاقتصاد

أدى غياب الديمقراطية إلى عدد من الشرور من خلال عمل السببية الدورية، أحدها هو انعدام حرية الصحافة. إن أربعة من البلدان الإسلامية فقط تتمتع بالحرية.[5] وأربعة عشر بلداً تتمتع بحرية جزئية وتسع وثلاثون لا تتمتع بالحرية.[6]

- Kaufmann, Daniel, and Aart Kraay. "Growth without Governance." World Bank, Policy Research Paper No. 2928, Washington, DC, 2002,(hhtp://www.worldbank.org/wbi/governance/pubs/growthgov/html).
- Hall and Jones. "Why Do Some Countries Produce So Much More Output per Worker Than Others?" *Quarterly Journal of Economics*, 114 (1), 1999, p. 83–116.
- Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Pablo Zoido–Lobaton. "Governance Matters." World Bank, Policy Research Working Paper No. 2196, Washington, DC, 1999, (hhtp://www.worldbank.org/wbi/governance/pubs/ growthgov/html).

على أن بعض الكُتّاب جادلوا بأن الديمقراطية تعيق النمو الاقتصادي، ولا سيما في البلدان النامية، لأن الحكومات الديمقراطية لا تستطيع أن تنفذ بشكل فعّال سياسات لازمة لتسريع التنمية. انظر:

- Sirowy, Larry, and Alex Inkles. "The Effects of Democracy on Growth and Inequality: A Review." Studies in Comparative International Development, 25, 1990, p. 125–126.
- Johnson, John W. The Military and Society in Latin America. Stanford: Stanford University Press, 1964.
- MacIntyre, Andrew. "Democracy and Markets in Southeast Asia." In Constructing Democracy and Markets: East Asia and Latin America, (ed.), Los Angeles: International Forum for Democratic Studies and Pacific Council on International Policy, Pacific Council, 1996, p. 39–47.

وهذا النوع من التفكير برز عندما كان الاتحاد السوفيتي في أوجه وعند قفزة الصين الكبيرة إلى الأمام، لكن يبدو أن أتباعه أقل الآن.

(5) حيثما يستخدم مصطلح البلدان الإسلامية في هذا الفصل، فإنه يشير إلى الأعضاء السبعة والخمسين في منظمة المؤتمر الإسلامي، وهي بمثابة الأمم المتحدة للبلدان الإسلامية.

(6) استناداً إلى بيانات وردت في "حرية الصحافة 2004" www.freedomhouse.org يستند تعريف "الحرة"، "الحرة جزئيّاً"، و"غير حرة" الذي استخدمه "بيت الحرية" Freedom House إلى البيئة القانونية السائدة في كل بلد (0–30 نقطة)، السياسية (0–40 نقطة) والاقتصادية (0–30 نقطة) التي تؤثر في الصحافة. فكلما ازدادت القيود، ازداد عدد النقاط التي تقترن بالبلد. وتستند العلامات النهائية لكل بلد إلى مجموع هذه المعايير الثلاثة. فعلامات من صفر إلى 30 تضع بلداً ما في فئة الصحافة الحرة؛ 31 إلى 60 في فئة الحرة جزئيّاً، و61 إلى 100 في الفئة غير الحرة.

إن عدم القدرة على انتقاد الحكومة في وسائل الإعلام، أو غيرها من المنابر مثل البرلمان (الشورى) أو من خلال المظاهرات السلمية، يؤدي إلى ضعف "الحكم الرشيد" وانعدام الشفافية، واتباع السياسات غير السليمة. كما أنه يشجع على الفساد وإساءة استخدام الموارد العامة من أجل فائدة الأغنياء وأصحاب السلطة. وعلى فرض وجود صحافة حرة في بعض البلدان، فإن النقد العام لا يكون له أي تأثير، فالحاكم قادر على استخدام مختلف المكائد من أجل إطالة بقائه في السلطة. لقد قادت الدراسات التجريبية إلى إجماع في الأدبيات الاقتصادية على أن للفساد والحكم الضعيف آثاراً سلبية كبيرة في التنمية [7].

يتضمن "مؤشر إدراك الفساد" -الذي قامت بإعداده مؤسسة "الشفافية الدولية" ومقرها في برلين- 159 بلداً، ويتراوح بين عشر درجات (الأقل فساداً) إلى الصفر (الأكثر فساداً).[8] إن علامة (5) في المؤشر تدل على وضع متوسط. ولا يوجد سوى ستة بلدان إسلامية فوق هذا المتوسط، حيث تتراوح العلامات من 5.1 إلى 6.3. ويقع اثنان وأربعون بلداً أسفل هذا المتوسط، ولا تتوافر بيانات عن بقية البلدان. ومن المحتمل أن تكون معظم هذه البلدان التي لا تتوافر بيانات بشأنها هي أيضاً دون هذا المتوسط. إن مما يدعو إلى الشعور بالإحباط أن نلاحظ أن ستة من أكثر العشرة بلدان فساداً هي بلدان إسلامية وأن جميع البلدان الثلاثة الأكثر فساداً هي إسلامية أيضاً. وهذا هو الحال بالرغم من أن القرآن يحرِّم اكتساب الثروة ظلماً وعدواناً، كما يحظر قبول الرشا.[9]

---

(7) Kaufmann et al., "Governance Matters."; Knack, Stephen and Philip Keefer. "Institutions and Economic Performance: Cross-Country Tests Using Alternative Institutional Measures." *Economics and Politics*, Vol. 7, No. 3, 1995, p. 207-27; Mauro, Paolo. "Corruption and Growth." Quarterly Journal of Economics, Vol. 110, No. 3, 1995, p.1.

(8) البيانات تعود إلى عام 2005م. تعرف "الشفافية الدولية" Transparency International الفساد بأنه "إساءة استخدام المنصب السياسي من أجل الكسب الخاص". يحاول المؤشر أن يقيس الدرجة التي يُرى فيها الفساد السائد بين المسؤولين الحكوميين والسياسيين.

(9) قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا ﴾[النساء:29].

إن الفساد المقترن بغياب حرية التعبير يؤدي إلى إفساد المحاكم أيضاً، وفي هذه الحالة، لا يوجد سوى احتمال ضئيل بأن تتعرض نخبة السلطة إلى العقاب. فعندما لا يعاقَب الآثمون، فإن الرذيلة تستفحل وتكرس ذاتها لدرجة يصعب تغير الوضع، وبالتالي اقتلاع الشرور. فإذا كان الفقراء هم وحدهم الذين ينالون العقاب، فإن الاستياء يتصاعد ويتدنى الاتساق بين الحكومة والشعب، وهذا يسهم في إحداث الاضطراب الاجتماعي والسياسي، وهو من بين العوامل الرئيسة التي تلحق الضرر بالتنمية الاقتصادية.

ونتيجة للفساد، تستغل نخب السلطة جزءاً كبيراً من الموارد العامة الشحيحة في تشييد القصور، وتمويل الترف والاستهلاك المنافي للذوق، مما يجعل الحكومة عاجزة عن الإنفاق الكافي على التعليم والصحة، وإقامة البنى الأساسية، وتوفير الخدمات العامة اللازمة من أجل التنمية المتسارعة. كما أن الفساد يرفع نسبة تكاليف عمليات القطاع الخاص وبذلك فإنه يؤثر سلباً في معدل الأرباح. لذا، فإن المدخرات تذهب إلى الخارج، ويميل الاستثمار المحلي إلى الانخفاض. وهذا لابد أن يؤثر في النمو، وهو ما يؤكده الأداء المتدني للغالبية العظمى من البلدان الإسلامية. ومع أن مجموع سكان البلدان الإسلامية البالغ عددها سبعاً وخمسين دولة هو 1415 مليون، ويشكلون حوالي 22% من سكان العالم البالغ عددهم 6438 مليون.[10] فإن مجموع ناتجهم المحلي الإجمالي الحقيقي هو 1891 مليار فقط بأسعار دولارات عام 2000م الثابتة. وهذا يمثل 2.5% فقط من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي البالغ 36411 مليار دولار. ويبلغ تكافؤ القوة الشرائية المعدلة لهذه البلدان والمعدلة على أساس الناتج المحلي الإجمالي للفرد 3381

---

(10) هذه البيانات تعود إلى عام 2005 وقد أوردها بنك التنمية الإسلامي،عام 2007م انظر:، الجدول 1-1، ص. 9 في:

- Islamic Development Bank (IDB). Statistical Monograph No. 27, Jeddah: Islamic Development Bank, May, 2007, p. 43.

يوجد مسلمون في بلدان غير إسلامية وغير مسلمين في بلدان إسلامية. لذا، فإن هذا الرقم لا يبين العدد الإجمالي للمسلمين في أنحاء العالم. ويقدر إجمالي عدد المسلمين بين 1.5 و1.8 مليار.

دولاراً، وهذا يشكل 40% من تكافؤ القوة الشرائية للناتج المحلي الإجمالي البالغ 8477 دولاراً للعالم، و12% من تكافؤ القوة الشرائية للناتج المحلي المعدل البالغ 29144 دولاراً للبلدان ذات الدخل المرتفع. وثمة أربعة بلدان إسلامية فقط، وجميعها منتجة للنفط، تستطيع الانضمام إلى فئة الدخل المرتفع، وستة بلدان فقط إلى فئة الدخل المتوسط الأعلى، ويقع ثمانية عشر بلداً ضمن فئة الدخل المتوسط المتدني وتسع وعشرون بلداً في فئة الدخل المتدني.[11]

لم يحصل التعليم -الذي كان يحظى بأولوية عالية في العهد الإسلامي السابق وكان أحد أسباب نهضته- على الاهتمام الذي يحتاج إليه في ميزانيات الحكومات. لذا، فقد كان متوسط نسبة الأمية في هذه البلدان 30% في عام 2004م. [12] وهذا يعني أن 425 مليوناً من السكان أميين، وغير قادرين على المساهمة بكامل إمكاناتهم في التنمية. ولدى جميع هذه البلدان 600 جامعة فقط، في حين أن الولايات المتحدة وحدها يوجد فيها 1975 جامعة أو أكثر، أو ما يزيد عن ثلاثة أضعاف الجامعات الموجودة في العالم الإسلامي مع أن عدد سكانها أكثر قليلاً من الخُمس[13]. كانت الديمقراطية والتعليم والتنمية تعزز بعضها بعضاً في العالم الغربي. فالتعليم كان يعزز التنمية والتنمية أدت إلى زيادة الطلب على التعليم، وكان بالإمكان تلبية هذا الطلب بسبب دعم الدولة له نتيجة ارتفاع الدخل الحكومي. وقد ساعد التعليم والتنمية معاً في تعزيز الديمقراطية.

---

(11) World Bank. Economic Growth in the 1990s: Learning from a Decade of Reform. Washington, DC: World Bank, 2005, p. 251.

(12) Islamic Development Bank (IDB). Statistical Monograph No. 27, Jeddah: Islamic Development Bank, May, 2007, Table 1.5, p. 15.

(13) استناداً إلى بيانات واردة في:

- Islamic Development Bank (IDB). Statistical Monograph No. 27, Jeddah: Islamic Development Bank, May, 2007.
- International Monetary Fund (IMF). International Financial Statistics. April, 2007.
- http://univ.cc/ (worldwide universities)

ثالثاً: مؤشر التنمية البشرية

لا عجب أن تحتل سبعة بلدان إسلامية فقط مكانة عالية في مؤشر التنمية البشرية الذي وضعه برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، في حين أن ثمانية وعشرين بلداً تحصل على درجات متوسطة وثمانية عشر بلداً على درجات متدنية.[14] ومشكلة مؤشر التنمية البشرية أنه يضم ثلاثة متغيرات فقط: متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ومعرفة القراءة والكتابة، والناتج المحلي الإجمالي للفرد المُعدَّل من أجل التعادل في القوة الشرائية. لذا، فإنه يعكس الإطار المقيد لاقتصاد التنمية قبل اعترافه بالدور الحاسم الذي تؤديه المؤسسات الاجتماعية والثقافية والسياسية، التي أكّدها ابن خلدون في نموذجه، واعترف بها اقتصاد التنمية في وقت متأخر.

لذا، من الأهمية بمكان إعداد مؤشر أكثر شمولاً. وهذا سيؤدي إلى إضافة عدد من المتغيرات الأخرى، بما في ذلك العدل، وترابط الأسرة، والانسجام الاجتماعي، والسلام الفكري (العقلي)، ومكافأة الجدارة والعمل الجاد، وتدني الجريمة والتوتر وانعدام معايير السلوك. ومن المهم أيضاً اعتبار الديمقراطية وحرية التعبير والتوزيع العادل للدخل والثروة، ووجود هيئة قضائية نزيهة وفعّالة. وقد لا تتوافر بيانات بشأن كل هذه العناصر، إلا أنه من الأهمية بمكان وضع مؤشر شامل قدر الإمكان، والسعي لجمع البيانات التي لم تتوافر بعد.

ليس من المستغرب أن نكتشف أن البلدان الإسلامية –التي لا تحرز درجات عالية في مؤشر التنمية البشرية الحالي– هي في الواقع أسوأ من ذلك، إذا قيست بمقياس مؤشر أكثر شمولاً؛ وهذا يعود إلى أنه بعد قرون من انطباق نموذج ابن خلدون، لم تعد اللاشرعية السياسية المشكلة الوحيدة التي أصبحت المجتمعات

(14) استناداً إلى بيانات تعود إلى عام 2004 أوردها بنك التنمية الإسلامي، 2007، الجدول 1.8ب، ص 20. ولا تتوفر بيانات بشأن أربعة بلدان. فالبيانات المتعلقة بـ غيانا وهي عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي ولكن ليس في بنك التنمية الإسلامي، تعود إلى عام 2002 وتم الحصول عليها من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003. الصفحات 237–240.

الإسلامية تواجهها، فقد أصبحت كافة المؤسسات الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية في هذه البلدان فاسدة تدريجيّاً، نتيجة لعمل السببية الدورية، فأصبح الآن من الصعب التمييز بين العلة والمعلول. لذا، هناك حاجة لإصلاح شامل، فلا يكفي إيلاء الاهتمام إلى المتغيرات الاقتصادية أو حتى السياسية لعكس مسيرة دائرة الانحطاط.